اللهم صل على سيدنا محمد والدوم

وقبل عشر العشرات احدى عشرة او اكسر شينا اي وان اردت ما فوق العشرة وما دون العشرين فكيفية النطق بها ان تذكر
احد قبل عشر في المذكر واحدى قبل عشرة في المؤنث حال كونه مركبا للتعطف فتقول عندي احد عشر رجلا واحدى
عشرة امرأة وسكّن العرب الشين في التأنيث الا مع جمع شين عشر وفي الثالثة الا مع سكونها اعتمد على
ذلك واشار للغة ثالثة بقوله او اكسر شينا وهي لغة تميم كما في الخلاصة وفي غيرها وسبك كلامه ان ابن
وجز ثلاثة للاخر تسعا عشر وانفصا جرده في المذكر وطه بالتاء في المؤنث نبرا اي جز ثلاثة الى اخر اخواتها
وهو العشرة كما مضى من كونها تثبت مع المؤنث وتنوث مع المذكر وركب معها العشر واجرها على القياس
مجردها والتاء مع المذكر وحلها منها مع المؤنث فتقول عندي ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر امرأة الى
تسع عشرة وفي عربية ايضا ابا كلامه في المذكر اثنا عشر والانثى اثنتا عشرة والصدر اي وبين ثانيهني
على الجمع سوى ثمان جوزوا الحرف مع الاسكان اثنى عشر واثنتا عشرة كاحد عشر واحدى عشرة في جميعها
الصدر والعجز على القياس من التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث الا ان الصدر هنا يعرب اعراب المثنى
مرفوعا بالالف وينصب ويجر بالياء ويعرب بعضهم مع الحرف جزء مضموم والثاني عشر مبني على الفتح معمول لانه
عجز ومابعد بنية واسما والاثنين مجرور مجزومة لثالثة ما قبلها وعشرة سكون الشين والصدر معمول
اعربي معلوم ملهمه مع توكيده بالنون في حرفه وبني مبنيا وفيه اشارة الى الشين والثين وجملة يبني خبر وخاصة
كعبرة اعجز بالمركب معنا مبنيا وقالوا ان الاول نزلا منزلة تاء التأنيث معا قبلها والثاني نزلا منزلة
الشين ومنه انه وكه ما قبل التاء محرك مبنية لاحركة بناء ما اخر الجزء الاول حشو ليس محلا للاعراب ولا
للبناء هذا قيل وفي شرح التحفة من اول الكتاب بعشر قوله وما يستحق الى بناء مركبا وورد تعليل
بناء الثاني بالعطف يعني من السعفاء انه منزل منزلة الشين او النون وقيل انما بني الثاني لتضمنه
معنى حرف العطف فان بين اجاشيا من انما تتجلى معنى الواو لو لم يعني الارتباط الا وجهة
العطف وحيث كان مضافا اليه فلا يتضعنها كما لا يقال بغلام زيد اطلاعه وزيد الا ان يقال
هذه اضافة تشبه التخفيفية لا يلزم منها ذلك نحو معنى ابا بلعتي او ظاهر وعلى هذا يلغو ويقال لنا
اضافة على معنى الواو اه قلت تركيب الاعداد مزجي لا اضافة من فيه ما قاله نظو وما يدل على انه مزجي
لزاد انه يعرب بوا اذا ظهر العاطف كقوله كان به البدر ابن عشر واربع اذ هبوات الحيف عنه
تجلت قوله سوى ثماني استثناء ووجوب البناء الى اخره الجزم به وانقاعان جوزوا الحرف مع الا
سكان اي جوزوا حرف الياء منها وذلك حادة يقع النون لا اخواتها وفتح الكسرة لتدل على الياء
المحذوفة وهو ارجع عندهم ورجح الرفع الاول وجوزوا اسكان الياء ثابتة وتجوز فتحها هو الاصل

كما

اللهم صل على سيدنا محمد والدوم

كما في الاشتغال وجمع ارحة اوجه وانما جوزوا الاسكان للتخفيف ولطول تثاقل الكلمة بالتركيب ونحو
تحذفها ويماجار الاواد وجعل الاعراب فيها فتلونها كما في التسهيل وقال لما شانيا اربع حسان واربع فثغر
ها اسود ان شرح الموصية على ثماني جعلت بفتح النون وبترك العسلة ويؤثر على الخلاصة وضع وانبه فاعلا
الى عشرة فاعلة وفاعلا اي وضع وزن فاعلة في التأنيث وفاعلا في التذكير والنيه فاعلا الى عشرة فتقول
ثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة في جعل المفروغ والعطاف العدد تجوز وانما هو مفاد لجعل الا دتها
فانه يقال ثنيته الا ثلاث الثاء منها الى عشرة العشرة اذا كنت العاشر منهم وابدل قول الخلاصة
فما فوق بقوله فاعلا ابراز او ابجاع الحرف المقطوع حاله وان وضع لم جهابات للاه تغليب فالجز
القياس اصحى واحسن زيد لك وواحد فانه وادل الا على وزن فاعل ان اريد الاتصاف بمعناه
محرم الاستعمال مجردا عن الاضافة وان اريد الاتصاف بعض تلك العدة الى اجادها اللفظ المصوغ
منه استعمل مع مراجعه وجمع معنى قوله واضف ان زد به بعض الذي منه بنيته كمثل انشر اي اضف
اللفظ المصوغ الى اصله الذي صيغ منه ان اردت به بعض ذلك الاصل واحدا من العدة الذي عليها الاصل
كثاني اثنين الى عاشر عشرة وانما وجبت اضافته ولم يجز اعماله لانه لم يقصد به معنى يعمل على اصله كما
في الاستعمال الاتي وانما نقول لانه ليس جرى على فعل كما قيل بناء على ان المصوغ من لفظ العدد نفسه وانه
انما يكون معمولا والعصر اذا اعمل بلا الوجهان المصوغ والعصر مطلقا ولم يعمل هنا لما ذكرناه قوله
اللزام اي ذكر استعماله العدد وليس وبعدات الى ما نظرناه وجمر بنيته بجاعل وجمر مندرا بالالفاظ
وذا اعتبرا موضوعا ان النبي خبره وان ترد جعل الا قل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكم وازعا منوا
استعمال ثالث لفاعل وهو ان يراد به بعض العدد الذي فوق اصله واي اصله اشغل الذي ما فوقه فيبيه
اي هو الذي جعل الثلاثة اربعة مثلا بانضمامه اليها وحكمه حينئذ حكم اسم الفاعل الذي تنوقت فيه
شروط العمل اذا اعتمد فيجوز اضافته لما دون اصله واعماله فيه فقوله وان ترد اي بفاعل جعل الاقل
الذي هو ما دون اصله مثل ما فوقه الذي هو اصله فاعمله كاسم الفاعل بما يعم قوله والزعا ان
الاعمال واجب وليس كذلك بل قالوا الاضافة هنا اكثر من الاعمال فلما كان اسماء الفاعلين جاز اضافتها
منها واعمالها سواء فلا الرفع وانفعال النصب هنا ان الانفعال والتأنيث من هذا المعمول غير ظاهر
الا انه ويلزم ذلك لان بعض الاثنين لا يصير ثالثة احدا ولما انضم اليه واحد بل يكونه المنضم والمنضم اليه
معا ثلاثة الا ان لما اسقط في المجموع الاول اسم الاثنين وطر فيطلقا على المجموع الثاني اسم الثلاثة
فكانه طرا المجموع الاول هو المجموع الثاني اه وظاهر الخلاصة ان هذا الاستعمال جائز في اثنين وهو ظاهر